مؤقـــت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والأربعون

الجلسة ٣٤٣٠

المعقودة يوم الخميس
٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤
الساعة ١٨/٣٠
نيويورك

الرئيس:	السيد يانييز بارنويفو	(اسبانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	الأرجنتين	السيد كارديناس
	باكستان	السيد ماركر
	البرازيل	السيد ساردنبرغ
	الجمهورية التشيكية	السيد روفنسكي
	جيبوتي	السيد دوراني
	رواندا	السيد باكوراموتسا
	الصين	السيد وانغ شويشيان
	عمان	السيد السمين
	فرنسا	السيد ميريميه
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد غومرسال
	نيجيريا	السيد إغوتسولا
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ألبرايت

جدول الأعمال

المسألة المتعلقة بهايتي

رسالة مؤرخة ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ موجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة (S/1994/1107)

94-86465

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن.

وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إرسال التصويبات بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى: Chief, Verbatim Reporting Section, Room C-178 مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر.

افتتحت الجلسة الساعة ١٨/٣٠

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

المسألة المتعلقة بهايتي

رسالة مؤرخة ٢٧ أيلول/سبتمبر موجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/1994/1107) من الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): وفقا للقرار المتخذ في الجلسة ٣٤٢٩ للمجلس، أدعو ممثل هايتي الى أن يشغل مقعدا على طاولة المجلس.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد لونغتشامب (هايتي) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالتين من ممثلة كندا وممثل فنزويلا، يطلبان فيهما دعوتهما للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذين الممثلين للاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهما الحق في التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغلت السيدة فريشيت (كندا) والسيد مانزاناريس فيلوز (فنزويلا) المقعدين المخصصين لهما الى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يستأنف مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

يجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/1994/1109، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته الأرجنتين واسبانيا وفرنسا وفنزويلا وكندا وهايتي والولايات المتحدة الأمريكية.

المتكلم الأول ممثل هايتي، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد لونغتشامب (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يسرني خالص السرور أن أشارك في هذه الجلسة لمجلس الأمن المكرسة للنظر في مسألة هايتي. فبعد ثلاث سنوات طويلة من خيبة الأمل والآمال المحبطة، أن التطورات الإيجابية التي ما برحنا نشهدها في الحالة في هايتي على مدار الأسبوعين الماضيين تبرر شعورنا بالتفاؤل وإيماننا بأن المسألة التي يعانيها شعب هايتي تقترب من نهايتها.

إن وصول الوحدات الأولى من القوة المتعددة الجنسيات الى هايتي في ١٩ أيلول/سبتمبر، وهي القوة التي أذن بها قرار مجلس الأمن ٩٤٠ (١٩٩٤) قد أتاح المجال لاستئناف عملية استعادة الديمقراطية، بموجب اتفاق جزيرة غفرنرز - وهي عملية كانت قد شُلت عمليا، منذ الانسحاب المؤسف للبارجة هارلان كلونتي في ١١ تشرين الأول/اكتوبر من العام الفائت.

أمس، وللمرة الأولى منذ الانقلاب، تمكن البرلمان الدستوري من الاجتماع، وكان قد انعقد بدعوة من الرئيس أريستيد، للبدء بالنظر في مشروع قانون العفو العام.

وهذا الصباح، استأنف عمدة بورت أو برانس، السيد ايفانز بول، القيام بوظائفه بعد أن منعه من أدائها الملحقون والأعضاء في مجموعة فراب شبه العسكرية، الذين هددوا حياته.

لقد بدأ نزع سلاح الجيش والقوات شبه العسكرية. وتمت مصادرة الأسلحة ذات العيارات النارية الشديدة، وتحسن على نحو كبير سلوك الشرطة.

وشعب هايتي، الذي أرغمه القمع الوحشي الذي مارسه العسكر على البقاء صامتا أو الفرار نجاة من الموت، قد بدأ يعبّر عن نفسه ويمارس حقوقه الأساسية. وتجري في كل مكان من البلاد مظاهرات التأييد لعودة الرئيس أريستيد. فاليوم يولد من جديد الأمل في هايتي.

إن حكومة بلادي، التي طالبت دوما باتخاذ هذه التدابير، تشعر بالرضى التام عن سير الأحداث الجديد.

وهذا التطور الإيجابي دفع بمجلس الأمن الى النظر في رفع الجزاءات التي فرضت عملا بقراراته ٨٤١ (١٩٩٣) و ٨٧٣ (١٩٩٣) و ٩١٧ (١٩٩٤). غير أن هذا

التدبير سيصبح ساري المفعول بعد عودة الرئيس جان - برتران أريستيد الى هايتي.

إن حكومة بلادي تؤيد هذا القرار، وهو، في الواقع، القرار الذي كان الرئيس أريستيد قد دعا المجلس للنظر فيه في بيانه المؤرخ في ٢٥ أيلول/سبتمبر. ويحدونا الأمل المخلص بأن يعتمد أعضاء المجلس بالإجماع مشروع القرار المعروض عليه.

إننا نقترب الآن من الهدف الذي كنا نسعى إليه طوال ثلاث سنوات - وهو رحيل الذين قاموا بالانقلاب وعودة الرئيس أريستيد. غير أننا لم نحقق هذا الهدف حتى الآن. ومن جانبنا، من السذاجة وعدم المسؤولية أن نرحب بالنصر بينما العسكر ما برحوا يتحكمون بالبلاد. ويجب علينا أن نتوقع قيامهم بالمناورة التي تستهدف التخلي عن التزاماتهم مرة أخرى.

وبالرغم من تواجد القوة المتعددة الجنسيات، فإن أعمال العنف ما زالت تُرتكب بحق السكان. وما زالت القوات شبه العسكرية تزرع الموت. ولا يزال الشعب الهايتي يضحي بحياته من أجل استعادة الديمقراطية في هايتي. اليوم، وقبل ساعات قليلة فقط في بورت - أو - برنس، تسببت جماعة فراب بوقوع إصابات جديدة. لقد أُلقيت قنبلة على حشد كان يتظاهر في أعقاب إعادة تنصيب عمدة بورت - أو - برنس. وأسفر هذا الحادث عن وفاة ثلاثة أشخاص وإصابة إثني عشر شخصا تقريبا بجراح خطيرة. وهذه الحادثة الخطيرة تدلل على الحاجة لأن تعجّل القوة المتعددة الجنسيات بنزع السلاح وذلك لتهيئة بيئة مستقرة وآمنة تتيح المجال لتحقيق المصالحة الوطنية التي نصبو إليها كثيرا.

إن عودة الرئيس أريستيد الى هايتي في الأيام المقبلة لاستئناف أداء وظائفه سيجعلها تصميم المجتمع الدولي على تأييد شعب هايتي في تطلعاته المشروعة لبناء مجتمع ديمقراطي وإقامة دولة القانون.

ويوم الثلاثاء القادم، أن الرئيس أرستيد في خطابه الذي سيدلي به أمام الجمعية العامة ستتاح له الفرصة لإبلاغ المجتمع الدولي بمدى امتنان شعب هايتي للتأييد الذي أفصح عنه إبان السنوات الثلاث الأخيرة وللجهود التي بُذلت لإنهاء معاناته.

في هذه الأثناء، اسمحوا لي بأن أتوجه بشكر خاص للأمين العام للمنظمة، السيد بطرس بطرس غالي، الذي ما برح يكرس نفسه على مدى ٢٢ شهرا حتى الآن، لإيجاد حل متعدد الأطراف للأزمة الهايتية.

وأتوجه بخالص الشكر كذلك الى مجموعة أصدقاء الأمين العام، وبلدان المجموعة الكاريبية، والبلدان المساهمة بقوات، والقوات المتعددة الجنسيات وبعثة الأمم المتحدة في هايتي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): المتكلمة التالية ممثلة كندا وأدعوها الى أن تشغل مقعدا على طاولة المجلس وأن تدلي ببيانها.

السيدة فريشيت (كندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): بشعور بالأمل، يخاطب وفدي اليوم مجلس الأمن بشأن مسألة هايتي. إن تحقيق الأهداف التي كافحنا من أجلها طويلا اقترب الآن - نهاية الطغيان واستعادة الديمقراطية وعودة الرئيس أريستيد.

فالائتلاف المتعدد الجنسيات الذي أذن به مجلس الأمن، تم وزعه سلميا، وهو الآن يحرز تقدما في إرساء بيئة آمنة ومستقرة. والتطورات التي حدثت مؤخرا في هايتي مشجعة في معظمها، وإن كنا نأسف لأعمال العنف الموجهة ضد مؤيدي الرئيس أريستيد. ونحن ندين بشدة تلك الهجمات الأخيرة.

وكما أوضح الممثل الدائم لهايتي، فإن عمدة بورت أو برانس، السيد إيفانز بول، استأنف وظائفه اليوم. وبناء على طلب الرئيس أريستيد، اجتمع البرلمان مرة أخرى لاعتماد التشريعات المنصوص عليها في اتفاق جزيرة غفرنرز، والمتعلقة، على وجه الخصوص، بالعفو العام، والفصل بين الشرطة والقوات المسلحة.

والاستعدادات تجري الآن لإعادة وزع البعثة المدنية الدولية في هايتي. وفي الأسبوع القادم سيذهب فريق متقدم إلى هايتي للإعداد لوزع بعثة الأمم المتحدة التي ستساعد الهايتيين في جهودهم لبناء السلم وإرساء مجتمع مستقر وديمقراطي.

(تكلمت بالانكليزية)

في هذا السياق الواعد، نؤيد تماما مشروع القرار الذي سيعتمده المجلس اليوم، والذي سيرفع بمقتضاه نظام الجزاءات بعد عودة الرئيس أريستيد. وهذه إشارة أمل واضحة تؤكد لشعب هايتي أن المجتمع الدولي ما زال ملتزما التزاما تاما بإعادة إقرار الديمقراطية في هايتي، وأنه على أهبة الاستعداد لمساعدة الهايتيين على تحديات الإنعاش الاقتصادي التي يخبئها المستقبل. وفي الوقت ذاته يؤكد رسالتنا إلى سلطات الأمر الواقع بأن تحترم كلمتها وتتنحى جانبا.

وكندا، من جانبها، قامت فعلا، بناء على طلب الرئيس أريستيد، برفع الحظر الذي فرضته من طرف واحد على خدمات الطيران التجاري مع هايتي، والمعاملات المالية، باستثناء ما يستهدف منها القيادة العسكرية ومؤيديها.

إن كندا تتطلع إلى عودة الرئيس أريستيد في المستقبل العاجل. ونحن نؤيد بالكامل نداءه من أجل روح من المصالحة والتعاون، في الوقت الذي تخطو فيه هايتي لتحتل مكانها المشروع في دائرة الأمم الديمقراطية. في غضون السنوات الثلاث الماضية وفرت كندا ما يزيد على ٤١ مليون دولار أمريكي في شكل معونة انسانية. ونحن الآن على استعداد تام لمساعدة الهايتيين في مواجهة المهمة الشاقة، مهمة إعادة بناء مجتمعهم. وسنخصص لهذا الغرض مساعدة مالية وتقنية كبيرة.

ومجلس الأمن بإجرائه اليوم يمهد الطريق للمجتمع الدولي لكي يساعد هايتي والهايتيين، بعد عودة الرئيس أريستيد، على بناء مستقبلهم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أفهم أن المجلس مستعد الآن للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وإذا لم أسمع اعتراضا فسأعتبر أن هذا هو الحال.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

أعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): منذ بداية الأزمة في هايتي، دأبت البرازيل على تقديم دعمها الثابت للجهود الدبلوماسية الرامية إلى إعادة الديمقراطية إلى البلد الشقيق هايتي، العضو في مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وكان هدفنا واضحا: إعادة إرساء الحكم الدستوري، وعودة الرئيس جان برتران أريستيد بالوسائل السلمية.

إن وفدي يتمسك بقوة بهدف إنهاء نظام الجزاءات المفروض على سلطات الأمر الواقع، بمجرد عودة الرئيس أريستيد إلى منصبه. ووضع حد فوري لمعاناة الشعب الهايتي ينبغي أن يكون أولوية واضحة، ويجب أن يظل لب شواغلنا. إلا أن وفدي لا يستطيع أن يؤيد مشروع القرار المعروض على مجلس الأمن اليوم، لأننا نعتقد أن تأييده يتعارض مع الموقف المعروف الذي اتخذته البرازيل في مناسبات سابقة فيما يتعلق، على وجه الخصوص، بالاحترام التام لمبدأ عدم التدخل.

في الاجتماع السابق لمجلس الأمن، أكد وزير خارجية البرازيل موقفنا من هذه القضية. إن خطورة الأزمة في هايتي تتطلب من المجتمع الدولي اهتمامه المتواصل، ولكنها، في رأينا، لا تبرر أي لجوء إلى القوة. وعلى هذا الأساس، فإن وفدي لديه تحفظات على بعض العناصر الواردة في مشروع القرار الحالي، والتي تتجاوز مسألة إنهاء الجزاءات. فشواغلنا ما زالت على حالها.

وستواصل حكومة البرازيل العمل مع المجتمع الدولي للنهوض بحل سلمي مبكر للأزمة. ومع عودة الرئيس أريستيد إلى السلطة سيصبح تقديم المساعدة إلى هايتي في مهمة التعمير الوطني أمرا حيويا وحاسما، والبرازيل على أتم استعداد لأن تشارك فيها بنشاط.

السيدة ألبرايت (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن تصويت المجلس اليوم يبعث برسالة سياسية قوية إلى هايتي. فبهذا التصويت يتضامن المجتمع الدولي مرة أخرى مع شعب هايتي في تأييده للرئيس أريستيد. ونؤكد من جديد أن الجزاءات لن ترفع إلا بعد عودة الرئيس المنتخب شرعيا، جان برتران أريستيد، إلى هايتي واستئنافه واجباته.

وبتصويتنا اليوم بدلا من انتظار عودة الرئيس أريستيد، تكون رسالة المجتمع الدولي واضحة: لن تكون هناك لفتة استرضاء ما دام العسكريون باقين في السلطة، ولكن عند عودة الرئيس أريستيد والديمقراطية إلى هايتي، يمكن لهايتي أن تعود إلى مجتمع الأمم.

واسمحوا لي أن أوضح، أن حكومتي تؤمن بأن التصويت اليوم هو الخيار الصحيح. فبتصويتنا اليوم نشجع على الرحيل المبكر لقادة الانقلاب والعودة المبكرة للرئيس أريستيد، ومن ثم عودة الديمقراطية مبكرا إلى هايتي. إن الشعب الهايتي يتمتع اليوم بأول مهلة بعيدة عن الإرهاب منذ الانقلاب الذي أطاح بالرئيس أريستيد في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١، أي قبل

ثلاث سنوات من الغد. وفي هذا الصدد، يجب أن ننوه بالجهود الشجاعة التي يبذلها أعضاء القوة المتعددة الجنسيات التي تم وزعها سلميا ودون إراقة دماء منذ أسبوعين فحسب.

وكما أشار الوزير كريستوفر في ملاحظاته أمام المجلس صباح اليوم، فإن مشروع القرار هذا يعزز الديمقراطية في هايتي من جديد؛ فبه نتخذ خطوة حاسمة إلى الأمام باتجاه أهدافنا المشتركة: رحيل قادة الأمر الواقع عن السلطة، وإعادة حكومة هايتي الشرعية إلى السلطة، وعودة الرئيس أريستيد.

والجزء الأصعب يبدأ الآن: إن هايتي تقف الآن في مفترق الطرق وستحتاج من المجتمع الدولي إلى الدعم الاقتصادي والسياسي والتقني الكامل. وعلينا أن نعمل معا لمساعدة شعب هايتي على إعادة بناء بلده. وقد خصصت حكومتي بالفعل موارد لهذه الجهود. ونحن نتطلع إلى المجتمع الدولي لكي يسهم، بدوره، بسرعة وسخاء، حتى يتسنى للديمقراطية أن تزدهر بحق في هايتي في نهاية المطاف.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): إن الوفد الروسي يمتنع عن التصويت على مشروع القرار هذا المتعلق برفع الجزاءات المفروضة على هايتي. وإذا كنا نؤيد الاتجاه الإنساني لهذا المشروع، فما زالت تساورنا شكوك إزاء التعجل في اعتماده، وقد أفصحنا عن هذه الشكوك بالتفصيل في المشاورات التي أجراها المجلس من قبل. مع ذلك، قررنا ألا نعترض على اعتماده أو نصوت ضده، لأن المسألة في هذه الحالة تتعلق بتحسين وضع إنساني بالغ الصعوبة وتخفيف المعاناة الشديدة التي يتعرض لها شعب هايتي.

لقد أحطنا علما بالمعلومات التي قدمها وزير خارجية الولايات المتحدة، السيد وارين كريستوفر، وتقرير الوفد الأمريكي عن أنشطة القوات المتعددة الجنسيات في هايتي، المقدم وفقا للفقرة ١٣ من القرار ٩٤٠ (١٩٩٤). ونسجل أن هذه القوات تبذل كل جهد لإرساء السلم والاستقرار في هايتي حتى تمكّن من استعادة حكومة ديمقراطية، وكفالة عودة الرئيس أريستيد.

وإننا نشعر بالانشغال أيضا إزاء حقيقة أن الحالة لا تزال غامضة حتى الآن فيما يتصل بانسحاب الطغمة العسكرية، التي لا تزال تقبض على مقاليد السلطة. ورغم أن مشروع القرار الذي سنصوت عليه الآن يرتبط بعودة الرئيس أريستيد، إلا أنه لا يوجد مؤشر واضح فيما يتعلق بالإطار الزمني لعودته.

وأود أيضا أن أسترعي الانتباه إلى الاعتبار الهام التالي: إننا مقتنعون اقتناعا راسخا بضرورة التمسك بنهج واحد موحد دون استثناء لرفع نظام الجزاءات، من حيث التقيد بالشروط والمتطلبات العامة من قبل الجميع. فهذا النهج سيجعل من الممكن توضيح السؤال الذي من الطبيعي أن يثار وهو لماذا تناقش بعض القرارات الخاصة برفع الجزاءات في سلسلة من الاجتماعات، بينما تعتمد قرارات أخرى في يومين اثنين فقط، وتعتمد مقدما حتى عندما لا يوجد تأكيد بأن المطالب التي قدمها مجلس الأمن قد قبلت.

ومن المناسب أن نذكر بأنه في مسائل لا نزاع فيها مثل رفع الجزاءات عن جمهورية جنوب افريقيا فإن قرار المجلس لم يعد ولم يعتمد إلا بعد تنفيذ جميع الشروط والإجراءات اللازمة.

كل هذا يؤكد ضرورة العمل مبدئيا في إطار الأمم المتحدة وتطوير آلية مرنة للتخفيف التدريجي، وعندئذ يكون رفع الجزاءات على أساس حقائق سياسية.

يعتزم الوفد الروسي تعزيز هذا النهج في نظر المجلس في المستقبل في المسائل التي تتصل برفع نظام الجزاءات. وإننا نفعل ذلك إيمانا منا بأن المعايير المزدوجة غير مقبولة في أعمال المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): سأطرح للتصويت الآن مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1994/1109.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الأرجنتين، اسبانيا، باكستان، الجمهورية التشيكية، جيبوتي، رواندا، الصين، عمان، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، نيجيريا، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية.

المعارضون:

لا أحد.

الممتنعون عن التصويت:

الاتحاد الروسي، البرازيل.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): نتيجة التصويت كما يلي: ١٣ صوتا مؤيدا، مقابل لا شيء مع امتناع عضوين عن التصويت. اعتمد مشروع القرار باعتباره القرار ٩٤٤ (١٩٩٤).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد مريميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إنه لبشعور من الأمل صوت وفدي مؤيدا هذا القرار الذي يقرر فيه المجلس رفع الجزاءات عن هايتي في نفس يوم عودة الرئيس أريستيد. ويسعدني كون الحكومة الشرعية لهايتي قد شاركت في تقديم هذا القرار.

إن فرنسا لا تقدم بسهولة دعمها لإجراءات قسرية ضد أي بلد. وهي لا تتخذ هذا القرار الصعب إلا بعد أن تتأكد أنه لم يعد هناك سبيل آخر. لقد قلنا دائما إن هذه الجزاءات، التي اعتمدناها على عدة مراحل إلى مستوى الحظر العام، مع استثناء المنتجات المقدمة للأغراض الإنسانية بالطبع، سترفع بالتحديد بعد عودة الرئيس الشرعي. إنه نص ورد بعد ذلك في اتفاق جزيرة غفرنرز وفي جميع قرارات المجلس. ولقد تطورت الحالة بسرعة في هايتي. ويبدو لنا أن الوقت قد حان لكي نعطي إشارة بأن عودة السلطات الشرعية ستعني بدء تطبيع الأمور في هايتي: التطبيع السياسي أولا، مع استعادة الديمقراطية، ثم التطبيع الاقتصادي بإعطاء هذا البلد الفرصة للعودة دون قيد إلى نظام التجارة الدولية. إن رفع نظام الجزاءات في رأينا سيمكن من تعزيز الديمقراطية بضمان تنمية البلد.

وأذكر في هذا المضمار، كما ذكر وزير الخارجية الفرنسي هذا الصباح، بأننا سنرفع الجزاءات التي اتخذناها من جانب واحد أيضا حسبما يسمح اتباع الإجراءات الفنية الاصولية.

السيد وانغ شويشيان (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): كان الوفد الصيني يتابع عن كثب التطورات في هايتي وهو يتعاطف بعمق مع شعب هايتي في المعاناة التي لحقت به بسبب الجزاءات الاقتصادية.

إن قرار مجلس الأمن ٩٤٤ (١٩٩٤) الذي اعتمدناه توا يستهدف رفع الجزاءات على نحو شامل عن هايتي بعد عودة فخامة الرئيس جان - برتران أريستيد، الرئيس الشرعي لهايتي، وتنفيذ اتفاق جزيرة غفرنرز لتخفيف معاناة شعب هايتي وإزالة العقبات أمام انتعاش اقتصاد هايتي. ولهذا نود أن نعرب عن ترحيبنا ودعمنا. إن رفع الجزاءات الذي جاء في وقته بعد تحقيق أهدافها المنشودة وفقا لأحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، هو في صالح جميع الأطراف، لا سيما شعب هايتي. واستنادا إلى هذا الاعتبار صوتنا مؤيدين للقرار ٩٤٤ (١٩٩٤).

يعتقد الوفد الصيني أن مجلس الأمن ينبغي، في تناول حالات أخرى، أن يتخذ النهج العملي لتسهيل الحل المناسب، كما فعل برفع الجزاءات ضد هايتي.

ويود الوفد الصيني أن يوضح أن لديه تحفظات بشأن عناصر في القرار ٩٤٤ (١٩٩٤) تتصل بإرسال قوة متعددة الجنسيات إلى هايتي. هذا أمر غير مقبول بالنسبة لنا. وقد التزمت الصين دائما بأغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وهي تعارض التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى واللجوء إلى القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية. لقد كانت وجهة نظرنا دوما أن الطريق الوحيد إلى التسوية السلمية الدائمة يمر عبر الحوار والمفاوضات.

إننا نؤيد الجهود الدؤوبة للأمين العام، وممثله الخاص، ومنظمة الدول الأمريكية وبلدان أمريكا اللاتينية في سعيها إلى الحل السياسي لمشكلة هايتي، ونأمل أن يفضي اعتماد قرار مجلس الأمن هذا إلى مزيد من التقدم في عملية السلم في هايتي.

السيد كارديناس (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): إننا نشعر بالامتنان بصفة خاصة لأننا شاركنا في تقديم مشروع القرار الذي اعتمده المجلس للتو. إنه في رأينا علامة واضحة تبشر بالأمل، وهو يتفق تماما مع نص وروح قرارات مجلس الأمن السابقة عن هايتي.

إننا برفع الجزاءات عن هايتي بعد عودة الرئيس الدستوري إلى بلده مباشرة إنما نبشر بأن مرحلة مأساوية من حياة هذا البلد قد انتهت، وبأن شجرة الديمقراطية لشعب هايتي بدأت تخضر.

نرجو أن تتعزز العملية التي بدأت الآن وتتوسع بأسلوب منظم وفي أقصر فترة ممكنة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل أسبانيا.

اسمحوا لي في البداية أن أعقب على جلسة المجلس هذا الصباح، التي تميزت بحضور وزراء يمثلون عددا من أعضاء المجلس. وخلال تلك الجلسة، قدم وزير خارجية الولايات المتحدة، السيد وارن كريستوفر، تقريرا عن تطورات الوضع في هايتي. وهذه المعلومات، إلى جانب البيانات الواردة في التقرير المقدم بالنيابة عن القوة المتعددة الجنسيات، تزود المجلس بالحقائق الهامة التي تتيح له إجراء تقييم كامل للحالة في ذلك البلد المنكوب.

قبل عشرة أيام، وبموجب التفويض الصادر عن هذا المجلس والوارد في القرار ٩٤٠ (١٩٩٤)، دخلت قوة متعددة الجنسيات إلى هايتي. والولاية التي نص عليها ذلك القرار خولت تلك القوة مهمة اعادة السلطات الشرعية لحكومة هايتي وتهيئة بيئة مستقرة وآمنة تسمح بوزع بعثة الأمم المتحدة في هايتي وتتيح لها القيام بمهامها.

ويود وفد بلادي أن يشيد بالبلدان الـ ٢٨ التي أسهمت بقوات في القوة المتعددة الجنسيات. إن جهودها الرامية إلى تنفيذ أهداف المجتمع الدولي في هايتي تستحق تقدير هذا المجتمع الذي تمثله بعملها.

ولفترة من الزمن كان يبدو لنا أن أنشطة القوة المتعددة الجنسيات ستجري في ظروف مؤسفة، حيث مابرحت سلطات الأمر الواقع في بورت أو برنس تواصل تحديها للمجتمع الدولي، مخفقة في الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاق جزيرة غفرنرز وقرارات مجلس الأمن.

ومن حسن الحظ أن التفاهم الذي توصلت إليه سلطات الولايات المتحدة وسلطات الأمر الواقع في هايتي غير الاطار المباشر للاجراء الدولي. فقد وافق اللاعبون الرئيسيون من الجانب الهايتي على التخلي عن مناصبهم قبل ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، وعلى التعاون مع القوة المتعددة الجنسيات في أنشطتها. ونحن نأمل أن يحترموا هذه المرة التزاماتهم.

لقد نص اتفاق جزيرة غفرنرز على رفع نظام الجزاءات المفروضة على هايتي عقب عودة الرئيس أريستيد. كما أن هذا المجلس أكد في قراره ٩٤٠ (١٩٩٤) على استعداده لإعادة النظر في التدابير المفروضة عملا بالقرارين ٨٤١ (١٩٩٣) و ٩١٧ (١٩٩٤)، بغية تخفيفها أو رفعها، فور عودة الرئيس أريستيد إلى هايتي.

ووفقا لهذه الأحكام، نشرع اليوم، وفقا للقرار ٩٤٤ (١٩٩٤)، بخطط انهاء الحصار التجاري والمالي على هايتي، بالاضافة إلى الحظر على الملاحة البحرية، لدى عودة الرئيس أريستيد. ونحن نفعل ذلك بغية التخفيف من محنة شعب هايتي، الذي لا يزال أعضاء المجلس، بما فيهم وفد اسبانيا، يشعرون بالقلق تجاهه.

لقد انضمت اسبانيا إلى الأعضاء في فريق الأصدقاء في عملية هايتي وإلى هايتي ذاتها، في المشاركة في تقديم مشروع القرار الذي اعتمدناه للتو. إن رفع الجزاءات بعد عودة الرئيس أريستيد إلى هايتي يمثل في رأينا خطوة أخرى - حاسمة - صوب تنفيذ الأهداف التي حددتها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة واتفاق جزيرة غفرنرز.

مع ذلك، سيظل المجتمع الدولي يقظا إزاء مجرى الأحداث في هايتي، والتي ستقدم عنها تقارير وفقا للقرارين ٩١٧ (١٩٩٤) و ٩٤٠ (١٩٩٤)، من قبل الأمين العام والبلدان المشاركة في القوة المتعددة الجنسيات.

إن عودة الرئيس أريستيد، التي ينتظرها المجتمع الدولي والشعب الهايتي بفارغ الصبر، ستبشر بعودة الشرعية الدستورية، ولكن هذه لن تكون سوى نقطة البداية.

وفي هذه العملية، التي ستبدأ قريبا، سيتلقى الرئيس أريستيد والسلطات الشرعية لهايتي دعم موظفي الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية - أفراد البعثة المدنية الدولية، التي كانت تقوم بعمل هام للغاية في رصد حالة حقوق الانسان في هايتي، إلى أن طردتهم سلطات الأمر الواقع من البلاد. ونحن نأمل في أن يتم قريبا إعادة وزعها بالكامل. ونحن نعلم أن الأمينين العامين للمنظمتين يعملان بالفعل تحقيقا لهذا الغرض.

ويتحمل المجتمع الدولي الآن مهمة المساعدة في اعادة بناء هايتي وفي تنميتها الاجتماعية والاقتصادية. الخطوة الهامة الأولى تم اتخاذها اليوم

بانهاء نظام الجزاءات، ولكن التزام المجتمع الدولي لا يتوقف هنا.

لقد أعلن الرئيس أريستيد في ٢٥ أيلول/سبتمبر عن عقد دورة استثنائية للبرلمان في هايتي للنظر في مشروع قانون العفو العام. وقد بدأ البرلمان مداولاته بالأمس. وأن عودة الجهاز التشريعي في هايتي يمثل في حد ذاته تطورا ايجابيا.

إن اعتماد قانون العفو العام سيبشر ببداية عملية تضميد الجراح التي سببها الانقلاب في أيلول/سبتمبر ١٩٩١. وستكون مهمة توطيد الديمقراطية مهمة مستمرة تعتريها المخاطر والمشاكل. ونحن نأمل ونثق في أن تكون ارادة الشعب الهايتي في مواجهة تلك المخاطر وحل تلك المشاكل، بدعم من المجتمع الدولي، أكبر من حجم العراقيل.

استأنف الآن مهامي كرئيس لمجلس الأمن.

ليس هناك متكلمون آخرون على قائمتي. بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وسيبقى مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٠٥